P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
المجلد (24) العدد (1)
ص.ص 41-54

تأثير ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي

دراسة في عينة من المصارف العراقية

ليث خليل إبراهيم

[1]قسم المحاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

المستخلص

يهدف البحث الى قياس تأثير ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي، اذ تكمن مشكلة البحث في مدى تأثير تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي للوحدة الاقتصادية في المصارف العراقية. تمثل مجتمع البحث بالمصارف الأهلية العراقية كونها ملزمة بتطبيق دليل ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادر عن البنك المركزي العراقي، وتمثلت عينة البحث بخمسة مصارف أهلية عراقية (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف الإستثمار العراقي ومصرف بابل ومصرف الخليج التجاري) تم إختيار هذه المصارف نظراً لتوفر بياناتها المالية وتطبيقها لضوابط حوكمة تقنية المعلومات ولقد قام الباحث بتصميم مؤشر لقياس مدى تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات في المصارف عينة البحث، وقام بقياس جودة الإبلاغ المالي من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) ولمدة 10 سنوات للمصارف عينة البحث وذلك بإستخدام نموذج ARIMA ونموذج ICM والأدوات الإحصائية ذات الصلة وبتوظيف دوال البرنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتوصل الباحث الى العديد من الإستنتاجات كان أهمها أن هنالك إرتباط قوي بين تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات في المصارف العراقية وجودة الإبلاغ المالي لتلك المصارف وذلك من خلال الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ذات الصلة، حيث أن تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات يمكن أن يعزز من ملاءمة وصدق تمثيل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف العراقية مما يساهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً، وأوصى بضرورة التركيز على تعزيز الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بالتزامن مع التطبيق الكفوء لضوابط حوكمة تقنية المعلومات من أجل تعزيز جودة الإبلاغ المالي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة تقنية المعلومات، الإبلاغ المالي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، البنك المركزي العراقي، القطاع المصرفي.

1. المقدمة

يشهد العالم اليوم تطورا هائلا في مجال تقنية المعلومات وتأثيرها العميق على جميع جوانب حياتنا اليومية والأعمال التجارية، كما تعتبر صناعة الخدمات المصرفية أحد القطاعات الرئيسية التي استفادت بشكل كبير من هذا التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت تقنية المعلومات عنصرا حاسما في تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة في هذا القطاع الحيوي. ومن جهة أخرى، يعتبر الإبلاغ المالي من أهم وسائل توفير المعلومات للمستثمرين والمساهمين والأطراف المعنية لاتخاذ قراراتهم المالية واستراتيجياتهم وبالتالي، فإن ضمان جودة وشفافية هذا الإبلاغ يعتبر أمرا ضروريا للحد من عدم تماثل المعلومات وضمان استقرار النظام المالي والمصرفي، إذ تأتي حوكمة تقنية المعلومات كأداة حيوية في تحسين الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي، فهي تساهم في تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية من خلال توجيه استخدام التقنية وحماية البيانات المالية، وعلى الرغم من أهمية هذه الضوابط، إلا أن هناك حاجة متزايدة إلى دراسات تحليلية لتقدير تأثيرها الفعلي على الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي. ولذلك فإن البحث سلط الضوء لدراسة تأثير ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي، وذلك من خلال استكشاف التحديات والفرص التي تقدمها هذه الضوابط وتحليل كيفية تطبيقها بشكل فعال، كما استعرض الأدبيات السابقة والبحوث ذات الصلة، كما اهتم البحث بدراسة أهمية فهم هذا الجانب الحيوي في القطاع المصرفي وتحسين الإبلاغ المالي من خلال تقنية المعلومات.

مجلة بحوث مستقبلية
المجلد 24، العدد 1 (2024) .
أُستلم البحث في 20 أيلول 2023؛ قُبل في 1 تشرين الثاني 2023
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 2 كانون الثاني 2024
البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: laith_khalil@uomosul.edu.iq

1.1 أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

- التعريف بحوكمة تقنية المعلومات وتوضيح دورها الأساسي في تعزيز جودة الإبلاغ المالي
- توضيح الإطار المفاهيمي لجودة الإبلاغ المالي وماهية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- تحديد تأثير ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الإبلاغ المالي للوحدة الاقتصادية
- قياس تأثير ضوابط الحوكمة تقنية المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي

1.2 مشكلة البحث

تعمل الحوكمة على رقابة وإدارة المعلومات المحاسبية مما يعزز من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ينعكس على جودة الإبلاغ المالي، وفي ظل الاستخدام المتزايد لتقنية المعلومات وخصوصا في انتاج المعلومات المحاسبية كان لابد من ظهور حوكمة لرقابة تلك التقنيات، لذلك ظهرت العديد من الضوابط لتنظيم عمل حوكمة تقنية المعلومات ، ومن خلال ما تقدم تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي: "هل تؤثر ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي للوحدة الاقتصادية في القطاع المصرفي؟"

1.3 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الرئيسي الذي تلعبه حوكمة تقنية المعلومات في تعزيز مكانة الإبلاغ المالي في التأثير على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وجودة القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصلحة في ظل بيئة تتعامل بالمعلومات المحاسبية الناتجة عن تقنية المعلومات.

1.4 فرضيات البحث

يستند البحث على أربعة فرضيات رئيسية موضحة بالاتي:

- الفرضية الأولى: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات الأساسية في البحث والمتمثلة بتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث.
- الفرضية الثانية: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين كل من ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث.

1.5 مجتمع البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث سيتضمن مجتمع البحث المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون هذه المصارف ملزمة بتطبيق دليل ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادر عن البنك المركزي العراقي.

1.6 عينة البحث

تتمثل عينة البحث بخمسة مصارف أهلية عراقية (مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري) وقد تم إختيار هذه المصارف نظراً لتوفر بياناتها المالية وتطبيقها لضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

1.7 المخطط الافتراضي للبحث

تتمثل متغيرات البحث بضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بوصفها متغيراً مستقلاً وجودة الإبلاغ المالي والمتمثل بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بوصفه متغيراً تابعاً، ويمكن توضيح متغيرات البحث من خلال الشكل (1).

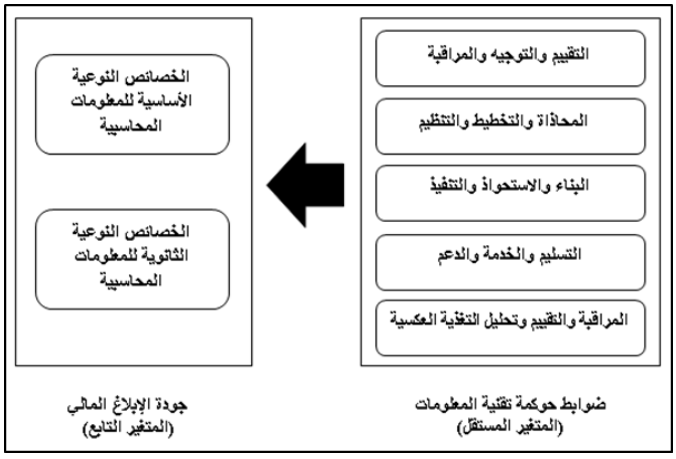

الشكل (1): متغيرات البحث

2. الإطار النظري لحوكمة تقنية المعلومات

2.1 مفهوم حوكمة تقنية المعلومات

يمكن التطرق الى مفهوم حوكمة تقنية المعلومات بوصفه "مجموعة فرعية من حوكمة الشركات التي تركز على موارد تقنية المعلومات في الوحدات الإقتصادية، حيث يركز على إدارة موجودات تقنية المعلومات على غرار حوكمة الشركات وكيفية إضافة قيمة إلى الوحدة الإقتصادية، فضلا عن الحد من المخاطر المرتبطة بهذه الموجودات غير الملموسة" (De Haes and Van Grembergen, 2009)، ويمكن تعريف حوكمة تقنية المعلومات بكونها "القدرة التنظيمية لرقابة الصياغة والتطبيق لإستراتيجية تقنية المعلومات وتوجيهها الى إتجاه مناسب من أجل تحقيق مزايا تنافسية" (Patel, 2002)، كما يمكن الإشارة اليها كونها "حوكمة المنظومة المعلوماتية للوحدة الإقتصادية والتي تشمل معدات البنية التحتية وقواعد البيانات الخاصة بالوحدة الإقتصادية والنظم

والتطبيقات والكادر الفني من المتخصصين" (Peterson, 2004)، وبشكل عام فإن حوكمة تقنية المعلومات هي "جميع السياسات والعمليات والإجراءات التي تضمن مساهمة مبادرات تقنية المعلومات ودعم احتياجات العمل وتهدف بشكل رئيسي إلى تحديد قيمة الأعمال المشتقة من الاستثمارات في أنظمة تقنية المعلومات وضمان تعظيم قيمة الأعمال بما يتوافق مع استراتيجية الوحدة الإقتصادية" (Thabit and Jasim, 2019)، ويرى الباحث أن حوكمة تقنية المعلومات هي عنصر مهم من عناصر حوكمة الشركات تهدف إلى تحسين الإدارة العامة لتقنية المعلومات واستخلاص قيمة محسنة من الاستثمار في المعلومات والتقنيات ذات الصلة، وتساهم في إدارة مخاطر تقنية المعلومات في الوحدة الإقتصادية بفاعلية وكفاءة، وتؤكد أن الأنشطة ذات الصلة بالمعلومات والتقنية تتماشى مع الأهداف العامة للوحدة الإقتصادية.

2.2 الخلفية التاريخية لتطور حوكمة تقنية المعلومات

إن التطور الحاصل في منتصف القرن الماضي في تقنية المعلومات كان سبباً رئيسياً في ظهور وتطور حوكمة تقنية المعلومات وذلك للتأثير الكبير والمباشر لتقنية المعلومات على أنشطة الوحدة الإقتصادية، ووفقاً للعديد من الدراسات ذات الصلة فإنه يمكن إجمال تطور حوكمة تقنية المعلومات في ثلاثة مراحل رئيسية (Mintzberg and McHugh, 1985)، (Chen et al., 2010)، (Lunardi et al., 2014)، (Magnusson et al., 2020):

2.2.1 المرحلة الأولى

إمتدت المرحلة الأولى لتطور حوكمة تقنية المعلومات مابين نهاية سبعينات القرن الماضي ولغاية منتصف التسعينات منه، حيث تضمنت تحولاً بعيداً عن الإستثمار في تقنية المعلومات والتي كانت تتسم بدرجة عالية من الإستقلالية واللامركزية، إذ كان التطور في التصميم التقني وانتشار حوسبة الأعمال وتطور سوق البرمجيات هو الحافز الأساسي لهذا التحول، وتم إضفاء الطابع الرسمي لها في الوحدة الإقتصادية مما زاد من تطورها وإعتمادها من قبل المستويات العليا للإدارة وإرتفاع درجة شرعيتها ومنحها القدرة على خلق موقف إستباقي فعال تجاه مخاطر تقنية المعلومات.

2.2.2 المرحلة الثانية

بدأت المرحلة الثالثة لتطور حوكمة تقنية المعلومات مع بداية القرن الحالي وظهرت أطر جديدة لها تتبع منطق العرض والطلب الصارم، وقد تم توحيد العديد من وظائف أقسام الوحدة الإقتصادية ضمن أطر حوكمة تقنية المعلومات، وكان الهدف الرئيسي لحوكمة تقنية المعلومات في هذه المرحلة هو الاستمرار في تقليل التعقيد والمخاطر في الإمداد الداخلي لتقنية المعلومات ضمن الوحدة الإقتصادية على الرغم من ظهور مخاطر جديدة كمشكلة تقنية معلومات الظل.

2.2.3 المرحلة الثالثة

ظهرت المرحلة الأولى في السنوات العشر الأخيرة، حيث تم توجيه حوكمة تقنية المعلومات نحو تحقيق الكفاءة من خلال الرقابة التشخيصية وتميزت حوكمة تقنية المعلومات في هذه المرحلة بتقنية المعلومات ثنائية النسق بحيث تكون قادرة على التعامل مع طريقتين متوازيتين لتسليم المعلومات حيث يركز أحدهما على الكفاءة بينما يركز الأخر على الإبتكار مما يعزز من كفاءة حوكمة تقنية المعلومات في الوحدة الإقتصادية.

2.3 الأهمية المحاسبية لحوكمة تقنية المعلومات

إن حوكمة تقنية المعلومات تلعب دوراً مؤثراً في مساعدة المحاسبة في تتبع الأداء المالي للوحدة الإقتصادية والمساهمة في توضيح الرؤية للمحاسب من أجل ترشيد قرار الإدارة وفقاً لمخرجات المحاسبة وبالإعتماد على سياسات حوكمة تقنية المعلومات، ولذلك يمكن تحديد الأهمية المحاسبية لحوكمة تقنية المعلومات في الوحدة الاقتصادية بالاتي:

2.3.1 تعزيز الاستمرارية في الوحدة الاقتصادية

إن مجلس الإدارة يتوقع أن تعزز تقنية المعلومات قيمة الأعمال واستمرارية الوحدة الإقتصادية لأنها توفر حلولاً سريعة وخدمات ذات جودة أفضل وتدمج بشكل فعال موارد تقنية المعلومات مع الموارد التنظيمية الأخرى مما يؤدي إلى ميزة تنافسية كما أن تنفيذ آليات حوكمة تقنية المعلومات يمكن أن تساعد الوحدات الإقتصادية في إدارة واستخدام التقنية التي تستخدمها في الأعمال التجارية بكفاءة أكبر من الوحدات الإقتصادية التي لا تمتلك حوكمة تقنية المعلومات (Chiappetta et al., 2021)، ولقد ظهر دور حوكمة بشكل كفوء خلال جائحة COVID-19 عندما أصبح الوصول الى مواقع العمل مقيداً بسبب إجراءات الإغلاق التام مما مكن من إستمرارية العمل في الوحدات الإقتصادية (Almaqtari et al., 2022).

2.3.2 تعزيز آليات حوكمة الشركات في الوحدة الإقتصادية

إن حوكمة تقنية المعلومات هي عبارة عن مجموعة فرعية من آليات حوكمة الشركات التي تركز على العلاقات والعمليات لتطوير موارد تقنية المعلومات وتوجيهها والتحكم فيها لتلبية أهداف الوحدة الإقتصادية من خلال مساهمات القيمة (Moeller, 2013)، لذلك فإن حوكمة تقنية المعلومات هي عنصر حاسم في عملية حوكمة الشركات في الوحدة الإقتصادية والتي تهدف إلى ضمان مواءمة إستراتيجية تقنية المعلومات (Bunjongmanomai et al., 2020)، ولكي تصبح العلاقة بين كليهما واضحة يتم توجيه حوكمة تقنية المعلومات وترسيخها من خلال حوكمة الشركات، إذ تعد تقنية المعلومات مكوناً أساسياً من عناصر حوكمة الشركات لأنها توفر مؤشرات مهمة للخطط الإستراتيجية (Bronson et al., 2006).

2.3.3 الشفافية والإفصاح

تعزز حوكمة تقنية المعلومات الشفافية والإفصاح حيث إن نسبة كبيرة من اعضاء لجنة التدقيق المستقلين يركزون على تقنية المعلومات بوصفها البنية التحتية لإنتاج المعلومات في الوحدة الإقتصادية (Safi et al., 2023) ، وأن هنالك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الطوعي عن قضايا الرقابة الداخلية وعدد إجتماعات لجنة التدقيق وكفاءة حوكمة تقنية المعلومات (Al-Delawi et al., 2023) كما أن الأنشطة الفعالة لشركات التدقيق وكفاءة المدقق وجودة التدقيق وحوكمة تقنية المعلومات تزيد من جودة الإفصاح والشفافية (Janah, 2016).

2.4 أطر حوكمة تقنية المعلومات

إرتبطت حوكمة تقنية المعلومات بمجموعة أطر وأدوات يمكن أن تمكّن الوحدات الإقتصادية من إدارة مخاطر تقنية المعلومات بشكل كفوء وتضمن موائمة الأنشطة

المرتبطة بالمعلومات وتقنية المعلومات مع أهداف أعمالها (Thabit et al., 2020)، إذ يمكن أن يساهم إطار حوكمة تقنية المعلومات وبشكل فعال في تقديم نتائج قابلة للقياس لفاعلية أداء حوكمة تقنية المعلومات ودورها المساهم في تحقيق إستراتيجيات وأهداف الأعمال للوحدة الإقتصادية (Gervalla et al., 2018)، ويسلط إطار حوكمة تقنية المعلومات الضوء على الخصائص الشخصية لمشغل نموذج حوكمة تقنية المعلومات وكيفية تشغيلها ويحدد المبادئ والقواعد والعمليات التي تمكن اتخاذ القرار الفعال، كما يوفر حلولاً لمعالجة كيفية اتخاذ القرارات، ويحدد من لديه السلطة لاتخاذ القرارات وكيفية إيصال القرارات (Thabit, 2021a)، ولذلك يجب أن يكون إطار حوكمة تقنية المعلومات مناسباً للغرض ومرناً بحيث يمكن أن يتكيف بسهولة مع متطلبات العمل المتغيرة للوحدة الإقتصادية، كما يجب أن يكون إطار حوكمة تقنية المعلومات متعدد المستويات إذ ان الشكل المثالي له هو ثلاثة مستويات (تنفيذية وتشغيلية وتجارية) حيث لا تضمن هذه المستويات اتخاذ قرارات فعالة فحسب بل توفر أيضاً مساراً متصاعداً وواضحاً لحل المشكلات (Kneller, 2010) ويمكن تحديد أهم أطر حوكمة تقنية المعلومات بالأتي:

2.4.1 مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات ITIL

إن مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات ITIL هي إطار عمل تم تقديمه في عام 1980 من تصميم المكتب البريطاني للتجارة الحكومية OGC من أجل تمكين الحوكمة الفعالة لتقنية المعلومات في السلطات البريطانية والشركات العامة الأخرى لدعم تنفيذ العمليات المتعلقة بالتسليم والدعم (Van Grembergen et al., 2003)، وتعتبر مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات ITIL التوجيه الأكثر اعتماداً لإدارة خدمات تقنية المعلومات في جميع البيئات التنظيمية (Thabit et al., 2020).

2.4.2 أهداف الرقابة للمعلومات والتقنية ذات الصلة COBIT

إن أهداف الرقابة للمعلومات والتقنية ذات الصلة COBIT هو إطار حوكمة تقنية المعلومات مع مجموعة أدوات داعمة أنشأتها جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات ISACA في عام 1996، وفي عام 1998 قامت جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات ISACA بتأسيس معهد حوكمة تقنية المعلومات ITGI والتي أخذت على عاتقها تطوير إطار COBIT (PMI, 2017).

2.4.3 هيئة المعرفة لإدارة المشاريع PMBOK

هيئة المعرفة لإدارة المشاريع هي عبارة عن مجموعة من المعايير العالمية وأفضل الممارسات لإدارة المشاريع، حيث تم تنظيم دليل الهيئة في تسعة مجالات معرفية مع 42 عملية (Carvalho et al., 2016)، حيث إن الهدف من تنفيذ هذا الإطار هو حوكمة تقنية المعلومات من خلال إدارة مجموعة مشاريع في محفظة واحدة مجمعة معاً من أجل تسهيل الإدارة الفعالة لهذا العمل لتحقيق أهداف العمل، وتتضمن إدارة المحفظة تحديد الأولويات وترخيصها وإدارتها ومراقبتها بهدف تحقيق أهداف عمل إستراتيجية محددة (Simonsson et al., 2010).

2.4.4 إطار تكامل نموذج نضج القدرات CMMI

لقد تم تطوير إطار تكامل نموذج نضج القدرات CMMI في عام 2000 من قبل معهد هندسة البرمجيات SEI في جامعة Carnegie Mellon ويتكون من أفضل ممارسات الوحدات الإقتصادية ويركز على تحسين العمليات في الوحدة الإقتصادية عبر المشروع أو القسم أو الوحدة الإقتصادية بأكملها من خلال توفير مسار تطوري فعال من عمليات مخصصة وغير ناضجة الى العمليات المنضبطة الناضجة، إذ يمكن هذا النموذج قياس أداء الوحدة الإقتصادية لزيادة الإنتاجية والجودة (ISACA, 2009).

2.4.5 إطار نموذج الأعمال لأمن المعلومات BMIS

قامت جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة ISACA بتطوير إطار نموذج الأعمال لأمن المعلومات عام 2008 حيث يتكون الإطار من أربعة عناصر وستة عوامل مترابطة، إذ يمكن إستخدام الإطار من اجل التنبؤ بكيفية تأثر التغيير في عناصر (التنظيم والتقنية والعمليات والأشخاص) بالثقافة والعوامل البشرية والإدارة والعوامل ذات الصلة الأخرى، إن إطار نموذج الأعمال لأمن المعلومات هو نموذج ثلاثي الأبعاد إذ تتفاعل جميع أجزاءه مع بعضها البعض، والتي تتأثر بشكل مباشر في حالة تغير إي جزء من الإطار، ويجب أن يكون الإطار متوازن في حالة التأكد وعدم وجود المخاطر، وفي حالة تعرض الوحدة الإقتصادية الى ظروف عدم تأكد أو مخاطر أمنية فإن هذا توازن الإطار سوف يتشوه (Thabit, 2021b).

2.4.6 إطار المنظمة الدولية للمعايير ISO

إن المنظمة الدولية للمعايير هي منظمة تعمل على وضع المعايير وتضم هذه المنظمة ممثلين من عدة منظمات، ولقد أصدرت المنظمة عدد من المعايير المتعلقة بالحوكمة وأمن المعلومات وحوكمة البيانات وإدارة المخاطر في الوحدات الإقتصادية مما كان له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع حوكمة تقنيات المعلومات (Alexander et al., 2020).

3. الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي

3.1 مفهوم الإبلاغ المالي

إن الإبلاغ المالي هو الوسيلة والكيفية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المحاسبية من إدارة الوحدة الإقتصادية (المصدر) الى الجهات المستفيدة (المتلقي) بحيث تحقق أحد أهم أهداف المحاسبة وهو الإيصال (Jasim and Raewf, 2020)، ولقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA بأنه "عملية تقديم المعلومات الخاصة بالوحدة الإقتصادية الى الجهات المستفيدة عن طريق تفعيل مجموعة من العناصر المختلفة التي تعمل مع بعضها البعض لغرض مساعدة تلك الجهات في إتخاذ القرارات المناسبة من خلال القوائم والتقارير المالية" (Ali et al., 2022).

ويمكن تعريف الإبلاغ المالي بأنه "عرض المعلومات المالية وغير المالية الهامة للجهات المستفيدة والتي تعكس الصورة الحقيقية للوحدة الإقتصادية في ظل الظروف والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المحيطة بها" (Barth and Schipper, 2008)، وكذلك يمكن تعريفه على أنه "عملية قياس المعلومات المالية الخاصة بالوحدة الإقتصادية والإفصاح عنها على شكل معلومات لإيصالها الى الإدارة وأصحاب المصالح بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة" (Palea, 2013)، ويرى الباحث أن الإبلاغ المالي هو عنصر محوري في المحاسبة يتم من خلاله إيصال المعلومات المحاسبية للجهات المستفيدة ويعكس الصورة المالية وغير المالية للوحدة الإقتصادية ويسجل بشكل رسمي أنشطة الوحدة الإقتصادية ويقدم المعلومات المالية بشكل منظم وأسلوب موحد وسهل الفهم من خلال قوائم مالية تساعد الجهات

المستفيدة على ترشيد قراراتهم.

3.2 أهداف الإبلاغ المالي

إن الهدف الأساس من الإبلاغ المالي هو تزويد الجهات المستفيدة كالمستثمرين والدائنين بالمعلومات المحاسبية التي تساعدهم على ترشيد قراراتهم الإستثمارية والإئتمانية (Gibson, 2009)، كما يهدف الإبلاغ المالي الى توفير بيانات مالية عالية الجودة من خلال إعداد التقارير المالية وفق سياق منظم (Kieso et al., 2022).
وبشكل عام فإن الإبلاغ المالي يهدف الى توفير معلومات مالية عن الوحدة الإقتصادية بحيث تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الأخرين والعاملين والمجتمع والجهات ذات الصلة في إتخاذ قرار متعلق بتوفير موارد للوحدة الإقتصادية (Elliott and Elliott, 2009)، ويمكن تحديد أهم أهداف الإبلاغ المالي بالأتي (Bananuka et al., 2019):

- تحسين دوري للسجلات المحاسبية: إن عرض البيانات المالية من خلال الإبلاغ المالي يتطلب أن يتم تسجيل جميع المعاملات والأحداث المالية خلال فترة معينة في السجلات المحاسبية للوحدة الإقتصادية.
- التحليل المالي: إن القوائم المالية والتي هي أحد نواتج الإبلاغ المالي تستخدم في تقييم أداء الوحدة الإقتصادية من خلال أدوات التحليل المالي.
- التحاسب الضريبي: إن صياغة الحسابات والقوائم المالية وفق إطار منظم وموحد يساهم في تقليل عبء تقديم الإقرار الضريبي للوحدات الإقتصادية.
- الإفصاح عن الوضع المالي للوحدة الإقتصادية: يعتبر الإبلاغ المالي أحد أهم الاساليب التي يعتمد عليه المستثمرون والدائنون والمصارف والحكومة والجهات ذات الصلة في إتخاذ القرارات المرتبطة بالوحدة الإقتصادية.
- الإفصاح عن الإستراتيجيات المستقبلية: إن الإبلاغ المالي يساهم في رسم خرائط إستراتيجية مالية لمستقبل الوحدة الإقتصادية من خلال مساعدة الإدارة في تحديد نقاط القوة والضعف لدى الوحدة الإقتصادية.
- الرؤية الداخلية الواضحة: يساهم الإبلاغ المالي في تقديم صورة داخلية واضحة للموظفين وإبقاءهم على إطلاع بالعمليات المالية الجارية في الوحدة الإقتصادية.
- الإمتثال القانوني: إن قيام الوحدة الإقتصادية بالإبلاغ المالي هو ليس عملاً طوعياً على الرغم من أهميته، ولكنه إمتثال للقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة.
- زيادة مستوى الشفافية: ان الإبلاغ المالي يساهم في زيادة مستوى الشفافية من خلال الإفصاح عن كيفية إستخدام الوحدة الإقتصادية لمواردها وبالتالي رفع مستوى ثقة الجمهور بها.

3.3 الجهات المستفيدة من الإبلاغ المالي

يمكن تصنيف الجهات المستفيدة من الإبلاغ المالي الى صنفين رئيسين كما يلي (Hsu and Yang, 2022):

3.3.1 الجهات الداخلية

- الإدارة: إن الإدارة بحاجة الى الإبلاغ المالي من أجل تحديد مدى نجاح الأداء ونجاعة الخطة الإستراتيجية وإستقرار ربحية الوحدة الإقتصادية وإزدهارها.
- الموظفين: إن الإبلاغ المالي يساهم في التأثير على مستوى ثقة الموظفين بإمكانيات الوحدة الإقتصادية من خلال قدرتها على الإستمرار ودفع الأجور مما يؤثر على مستوى الأمن الوظيفي لديهم.

3.3.2 الجهات الخارجية

- المستثمرون: إن الإبلاغ المالي هو أحد اهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في التعرف على كيفية توظيف الوحدة الإقتصادية لمواردها ويساهم بتعزيز صحة قراراتهم المتخذة من أجل عمليات الإستثمار .
- الدائنون: إن الإبلاغ المالي يزود الدائنون بالمعلومات المالية اللازمة لمعرفة إمكانية الوحدة الإقتصادية في تسديد قروضها والفوائد ذات الصلة بها عند موعد الإستحقاق.
- الموردون: يسعى الموردون من خلال الإطلاع على مخرجات الإبلاغ المالي للوحدة الإقتصادية الى معرفة امكانية الحصول على مبالغ السلع المباعة الى الوحدة الإقتصادية وتحديد امكانيتها في الإستمرار اذا كانت هذه السلع قابلة للإستبدال او الخدمة مابعد البيع.
- المحللون الماليون: يعمد المحللون الماليون على تحليل مخرجات الإبلاغ المالي بواسطة النسب المالية من أجل تقديم المساعدة لمن يرغب(كالمستثمرون المحتملون) في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الوحدة الإقتصادية.
- الزبائن: عندما يتعامل الزبون مع الوحدة الإقتصادية لفترات زمنية طويلة فإن الإبلاغ المالي يساهم في إتخاذ قراراتهم.
- الجهات الحكومية: إن الإبلاغ المالي للوحدة الإقتصادية يعتبر مؤشر مهم ومكون لإحصاءات الدخل القومي وقياس النشاط الإقتصادي للدولة بالإضافة الى أنه يعتبر أحد أهم المصادر التي تعتمدها السلطة الضريبية في تحديد الإلتزامات الضريبية على الوحدة الإقتصادية.

3.4 جودة الإبلاغ المالي

إن جودة الإبلاغ المالي هو تقديم معلومات في التقارير المالية ذات جودة عالية متعلقة بالدرجة الأولى بالوضع المالي للوحدة الإقتصادية (Ellili, 2022)، ويمكن تعريف جودة الإبلاغ المالي بأنها "الجودة المتحققة إذا ما تم تبني معايير المحاسبة الدولية" (Gallemore, 2022)، وكذلك فإن جودة الإبلاغ المالي هيه "كل ما يتسم به التقرير المالي من شفافية وإفصاح عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المتوقعة والمحققة للوحدة الإقتصادية بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قرارتهم الإستثمارية" (Abdulazizovich, 2022)، ويرى الباحث أن جودة الإبلاغ المالي هي "الإيصال الأمن للبيانات المالية والمعلومات المحاسبية ضمن قنوات رسمية (القوائم والتقارير المالية) الى الجهة المستفيدة بشفافية وبدون تشويه بحيث تنقل صورة حقيقية للأنشطة التي حدثت في الوحدة الإقتصادية خلال فترات زمنية محددة".
ومن أجل تحقيق جودة الإبلاغ المالي، لابد للمعلومات المحاسبية أن تمتلك خصائص نوعية يمكن على ضوئها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لإتخاذ القرار (Revsine et al., 2021)، ولقد تمت الإشارة الى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النسخة المحدثة للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية والذي

صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لندن عام 2018 (Solomons, 2021) ، وتقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالأتي:

3.4.1 الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتكون من خاصية الملاءمة وخاصية صدق التمثيل، حيث تعني الملاءمة قدرة المعلومات على إحداث تغير في اتجاه القرار، فملاءمة المعلومات في وقت معين تقاس بمدى قدرة تلك المعلومات على مساعدة مستخدميها على تكوين توقعات عن النتائج المنتظرة من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أما إذا كانت توقعات موجودة بالفعل، فالمعلومات الملاءمة هي التي لها القدرة على تعزيز تلك التوقعات أو تصحيحها، وفي الحالتين فالمعلومات الملاءمة هي تلك التي تؤدي إلى رفع درجة التأكد بالنسبة للقرار (Thabit and Jasim, 2017). تكون المعلومة ملائمة عندما تسمح لمستخدميها بتقدير الأحداث الماضية والجارية والمستقبلية بشكل صحيح، فلا تكون مفيدة إلا إذا كان إهمالها يؤدي إلى انعكاس سلبي على القرارات التي ستتخذ من قبل مستخدميها (Benston et al., 2007) ويمكن توصيف خاصية الملاءمة في ثلاث خصائص فرعية هي (القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية والأهمية النسبية)، حيث أن المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمدخل للعمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية ولا يلزم أن يكون للمعلومات المحاسبية صفة التنبؤ أو التوقع ليكون لها قيمة تنبؤية وانما يتم استخدام المعلومات المالية ذات القيمة التنبؤية من قبل المستخدمين في وضع توقعاتهم الخاصة (Elliott and Elliott, 2009)، ويكون للمعلومات المحاسبية قيمة مؤكدة إذا كانت توفر ملاحظات حول (تأكيد أو تغيير) التقييمات السابقة (Kieso et al., 2022) وإن القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية للمعلومات المحاسبية مترابطتان حيث أن غالباً مايكون للمعلومات التي لها قيمة تنبؤية أيضاً قيمة توكيدية، أما الأهمية النسبية فتتمثل بأن تكون للمعلومات المحاسبية تأثيرات جوهرية في حال حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للإبلاغ المالي للأغراض العامة والذي يوفر معلومات محددة عن الوحدة الاقتصادية المبلغ عنها (Thabit and Raewf, 2017).

وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية هي جانب متعلق بالوحدة الاقتصادية استنادا إلى طبيعة أو حجم البنود التي تتعلق بها المعلومات المبلغ عنها أو كلاهما، وبالتالي لا يستطيع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يضع حد موحد للأهمية النسبية أو أن يحدد مسبقا ما يمكن أن يكون جوهريا في حالة معينة.

إما صدق التمثيل فتتعلق بصدق المعلومات وإمكانية الوثوق فيها والاعتماد عليها، من أجل السماح للمتعاملين مع الشركة بالقدرة على التكيف مع تغيرات البيئة التي يعملون فيها، فالمعلومة المالية المنشورة يجب أن تكون خالية من الأخطاء، ويجب أن تترجم بصدق التعاملات أو الأحداث التي تريد تقديمها (Thabit and Jasim, 2017)، وتتجسد خاصية صدق التمثيل في المعلومات المحاسبية عندما تتميز تلك المعلومات بالخصائص الفرعية (الوصف الكامل والحياد والخلو من الأخطاء) (Barth and Schipper, 2008)، إذ أن الوصف الكامل يتضمن جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة، أما الحياد فيعني عدم التحيز في إختيار أو عرض المعلومات المالية من أجل زيادة إحتمالية تلقي المعلومات المحاسبية بشكل إيجابي من قبل المستخدمين (Elliott and Elliott, 2009)، والمعلومات المحاسبية المحايدة لا تعني المعلومات المحاسبية التي ليس لها غرض أو لا تؤثر على سلوك المستخدم بل على العكس فهي معلومات محاسبية ملائمة ولكنها غير موجهة او متحيزة لجهة معينة (Palea, 2013)، وتعني خاصية الخلو من الأخطاء عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة، ولا يعني الخلو من الأخطاء الدقة الكاملة من جميع النواحي، ولكنه يجب أن يكون خالياً الى أقصى حد من الأخطاء في إختيار وتطبيق العملية المناسبة لتمثيل الظاهرة (Al-Delawi et al., 2023).

3.4.2 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية:

إن الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية هي خصائص نوعية تعزز فائدة المعلومات الملائمة وتوفر تمثيلاً صادقًا لما تهدف إلى تمثيله، وقد تساعد الخصائص النوعية التعزيزية أيضاً في تحديد أي أفضل الطرق المحاسبية أو السياسات التي يجب استخدامها لوصف ظاهرة ما إذا تم اعتبارهم متساويين في توفير معلومات ملائمة وتمثل بصدق تلك الظاهرة (Revsine et al., 2021)، وإن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية هي (القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقدرة على التحقق والتوقيت المناسب) (Elliott and Elliott, 2009).

إن القابلية للمقارنة هي الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى لا تتعلق القابلية للمقارنة ببند واحد، وتتطلب المقارنة عنصرين على الأقل، يمكن اشتقاق خاصيتين فرعيتين لهذه الخاصية وهما (الإتساق والتوافق) (Palea, 2013).

وتعني القابلية للفهم تصنيف المعلومات المحاسبية وتوصيفها وتقديمها بوضوح ودقة مما يجعلها مفهومة للمتلقي أو المستخدم، حيث ان بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة الفهم وقد يؤدي استبعاد المعلومات حول تلك الظواهر من الابلاغ المالي إلى تسهيل فهم المعلومات الواردة فيه، ومع ذلك، فإن هذه الإبلاغات ستكون غير كاملة وبالتالي قد تكون مضللة، ولذلك فإن إعداد الإبلاغ المالي يتم للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يقومون بمراجعة وتحليل المعلومات بجدية (Kieso et al., 2022).

أما القدرة على التحقق فهي تساعد خاصية القدرة على التحقق على طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية التي تدعي أنها تمثلها، وتعني أن المراقبين المستقلين والمطلعين المختلفين يمكنهم التوصل إلى إجماع وإن لم يكن بالضرورة اتفاقاً كاملاً على أن وصفا معيناً هو ممثل بصدق، ولا يلزم أن تكون المعلومات الكمية مقدرة بنقطة واحدة حتى يمكن التحقق منها، ويمكن أيضاً التحقق من مجموعة من المبالغ المحتملة والاحتمالات المتعلقة بها، ويمكن أن يكون التحقق مباشر أو غير مباشر، وبشكل عام فإن القدرة على التحقق هي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بتطبيق الأساليب نفسها، والقدرة على التحقق تساعد مستخدمي القوائم المالية على التأكد من أن البيانات المالية قد تم تمثيلها بصدق (Gibson, 2009). ويقصد بالتوقيت المناسب هو توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرارات (Abdulazizovich, 2022)، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار إذ أن عملية إتخاذ القرارات محددة دائمًا بفترة زمنية محددة ويختلف التوقيت المناسب مع إختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة.

4. العلاقة بين ضوابط حوكمة تقنية المعلومات وجودة الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي

4.1 دليل ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي

انطلاقا من دور البنك المركزي العراقي التنظيمي والرقابي وتعزيزاً لمنهجيته باعتماد المعايير العالمية في تطوير البنى التحتية للتقنيات والأنظمة المصرفية المستخدمة في تنفيذ العمليات المصرفية والمالية الاعتيادية والالكترونية لدى القطاع المصرفي، ولغرض تعزيز وإدامة الادارة المؤسسية الفعالة والرشيدة لتقنية المعلومات والاتصالات وأمن المعلومات والتقنيات المصاحبة لها، أصدر البنك المركزي العراقي ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي العراقي وذلك لإعتمادها كمعايير موحدة لحوكمة تقنية المعلومات في المصارف، اذ تطبق هذه الضوابط على جميع المصارف وشركات الدفع الإلكتروني وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق والتي ملزمة بتطبيق هذه الضوابط بالقدر الذي ينطبق عليها أو بدليل وسياسات الحوكمة والإدارة للمعلومات والتقنية ذات الصلة الصادرة عن الإدارة العامة أو السلطة الرقابية في الدولة أيهما أكثر تحقيقا لأهداف الضوابط، وفي حال كانت هذه الأخيرة هي الأكثر تحقيقاً، فإن على الفروع تقديم ما يؤيد ذلك إلى البنك المركزي، مع مراعات عدم التعارض مع التشريعات وفي حال وجود تعارض فعلى الفرع إعلام البنك المركزي والإدارة العامة بذلك وتقديم التوضيح اللازم لهذا التعارض والحصول على موافقة البنك المركزي على أسلوب معالجة هذا التعارض، كما يشمل نطاق تطبيق الضوابط كافة عمليات المصرف المرتكزة على تقنية المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بتطبيق الضوابط كل بحسب دوره وموقعه، وقد تناولت هذه الضوابط عدة محاور والتي من خلالها يتم قياس الالتزام بتطبيق الضوابط وكانت على النحو الاتي (www.cbi.iq):

4.1.1 المحور الأول (التقييم والتوجيه والمراقبة) ويتكون من:

- ضمان إعداد إطار الحوكمة وصيانته
- ضمان إيصال المنافع
- ضمان الحد من المخاطر
- ضمان الإستغلال الأمثل للموارد
- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة

4.1.2 المحور الثاني (المحاذاة والتخطيط والتنظيم) ويتكون من:

- إدارة إطار تقنية المعلومات
- إدارة الموازنة والتكاليف
- إدارة الإستراتيجية
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة الجودة
- إدارة المخاطر
- إدارة هندسة الوحدة الإقتصادية
- إدارة العلاقات
- إدارة الأمن
- إدارة الإبتكار
- إدارة إتفاقيات الخدمة
- إدارة البيانات
- إدارة المحافظ الإستثمارية
- إدارة الموردين

4.1.3 المحور الثالث (البناء والإستحواذ والتنفيذ) ويتكون من:

- إدارة البرامج
- إدارة تحديد المتطلبات
- إدارة قبول التغييرات في تقنية المعلومات
- إدارة المشاريع
- إدارة قبول تغيير تقنية المعلومات
- إدارة تحديد الحلول وإنشائها
- إدارة المعرفة
- إدارة التوفر والقدرة
- إدارة الأصول
- إدارة التغيير التنظيمي
- إدارة الإعدادات

4.1.4 المحور الرابع (التسليم والخدمة والدعم) ويتكون من:

- إدارة العمليات
- إدارة طلبات الخدمة والحوادث
- إدارة المشاكل
- إدارة الإستمرارية
- إدارة خدمات الأمن
- إدارة ضوابط إجراءات العمل

4.1.5 المحور الخامس (المراقبة والتقييم وتحليل التغذية العكسية) ويتكون من:

- إدارة الأداء ومراقبة المطابقة
- إدارة نظام الرقابة الداخلية
- إدارة الإمتثال للمتطلبات الخارجية
- إدارة خدمات التأكيد

4.2 تأثير ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على جودة الإبلاغ المالي

إن ضوابط حوكمة تقنية المعلومات قد تم تصميمها وفق الدراسات السابقة ذات الصلة بحيث تعزز من جودة الإبلاغ المالي وذلك عن طريق الأتي (Ellili, 2022):

4.2.1 تأمين البيانات والمعلومات

ضوابط حوكمة تقنية المعلومات تركز على حماية البيانات والمعلومات المالية من التهديدات الأمنية. ذلك يتضمن حماية البيانات من الاختراقات والسرقة، وضمان توافر البيانات عند الحاجة. عندما تكون البيانات محمية بشكل جيد، يمكن الاعتماد عليها في الإبلاغ المالي دون القلق بشأن التلاعب أو فقدان البيانات، مما يزيد من دقة الإبلاغ المالي.

4.2.2 ضمان التوجيه الاستراتيجي

حوكمة تقنية المعلومات تهدف إلى ضمان توجيه استراتيجي لتقنية المعلومات لتحقيق أهداف الشركة. عندما تكون استراتيجيات تقنية المعلومات متوافقة مع أهداف الشركة، يمكن للشركة تنفيذ مشروعات تقنية المعلومات التي تدعم العمليات المالية بكفاءة. هذا يمكن أن يتضمن تحسين الأداء المالي وتوفير معلومات مالية دقيقة.

4.2.3 مراقبة العمليات المالية

حوكمة تقنية المعلومات تتيح للشركة مراقبة دقيقة للعمليات المالية. عن طريق استخدام أنظمة معلومات متطورة، يمكن للشركة مراقبة الصفقات المالية، وتسجيل العمليات المحاسبية، وتتبع الإيرادات والمصروفات بدقة. هذا يضمن أن البيانات المالية التي تُستخدم في الإبلاغ تكون دقيقة وموثوقة.

4.2.4 الامتثال للقوانين واللوائح

حوكمة تقنية المعلومات تساهم في الامتثال للقوانين واللوائح المالية. على سبيل المثال، يمكن استخدام أنظمة معلومات محددة لضمان الامتثال للمتطلبات المحاسبية والضريبية. عندما تتم مراقبة وتقييم الامتثال بشكل دقيق، يمكن تجنب المشكلات القانونية والغرامات التي يمكن أن تؤثر على جودة الإبلاغ المالي.

4.2.5 إدارة المخاطر

حوكمة تقنية المعلومات تساعد في تحديد وإدارة المخاطر التقنية التي تمكن من تعريف جوانب الضعف في البنية التقنية والبرامج. من خلال تقدير المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها، يمكن تقليل الأثر السلبي على الإبلاغ المالي. هذا يضمن أن المعلومات المالية تبقى دقيقة وموثوقة حتى في وجود تهديدات تقنية.

بشكل عام، العلاقة بين ضوابط حوكمة تقنية المعلومات وجودة الإبلاغ المالي تكمن في كيفية تمكين تقنية المعلومات من تحقيق الأهداف المالية للشركة بشكل فعال وآمن، وهذا يعني أن جميع الجوانب المتعلقة بتأمين البيانات والمعلومات، وضمان التوجيه الاستراتيجي، ومراقبة العمليات المالية، والامتثال للقوانين واللوائح، وإدارة المخاطر، تتداخل مع جودة الإبلاغ المالي وتساهم في تعزيزها.

5. قياس تأثير تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الإبلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية

من أجل تحقيق أهداف البحث وأختبار الفرضيات فلقد قام الباحث بتصميم مؤشر لقياس مدى تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات في المصارف عينة البحث، كما قام الباحث بقياس جودة الإبلاغ المالي من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) ولمدة 10 سنوات للمصارف عينة البحث وذلك بإستخدام نموذج ARIMA ونموذج ICM والأدوات الإحصائية ذات الصلة وبتوظيف دوال البرنامج الحزم الإحصائية SPSS.

5.1 الأدوات الإحصائية

5.1.1 نموذج ARIMA

يمكن تعريف نموذج ARIMA بأنه نموذج إحصائي يعتمد على مدخلBox-Jenkins ، ويشار اليه عادةARIMA (p, d, q) حيث p هي ترتيب نموذج الانحدار الذاتي و d هي درجة الإختلاف و q هي ترتيب نموذج المتوسط المتحرك، وتستخدم هذه النماذج التباين من أجل تحويل سلسلة زمنية غير ثابتة الى سلسلة زمنية ثابتة ثم التنبؤ بالقيم المستقبلية عن طريق بيانات تاريخية (Brockwell and Davis, 2016)، ويمكن تمثيل نموذج ARIMA رياضياً بالمعادلة (1).

$$Y_t = a + \varphi_1 Y_{t-1} + a + \varphi_2 Y_{t-2} + \cdots + \varphi_p Y_{t-p} + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots + \theta_q \varepsilon_{t-q} \quad \ldots (3)$$

حيث أن:

Y_t = القيمة التنبؤية الفعلية

$\mathcal{E}t$ = الخطأ العشوائي في الزمن t

φ_h, θ_l = معاملات رياضية

5.1.2 نموذج ICM

يعتبر النموذج الرياضي لمحتوى المعلومات ICM أحد النماذج المقترحة لقياس مدى إحتواء المعلومات المحاسبية على معلومات مفيدة للمستثمرين، إذ يستخدم هذا النموذج سعر السوق لسهم الوحدة الإقتصادية كبديل لقيمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها وإستخدام الفرق بين السعر في بداية السنة المالية ونهايتها لتقدير القيمة المؤكدة للمعلومات المحاسبية (Coulson, 2001)،ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضياً من خلال المعادلة (2).

$$\text{ICM} = \frac{P-E}{P} \quad \ldots (2)$$

حيث أن:

P هو سعر السوق لسهم الوحدة الإقتصادية

E هو السعر المتوقع للسهم وفق المعلومات المحاسبية

5.2 التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث

5.2.1 المتغير المستقل

يتكون المتغير المستقل للبحث والمتمثل بضوابط حوكمة تقنية المعلومات من 5 محاور (التقييم والتوجيه والمراقبة، المحاذاة والتخطيط والتنظيم، البناء والاستحواذ والتنفيذ، التسليم والخدمة والدعم، المراقبة والتقييم وتحليل التغذية العكسية) كل محور من هذه المحاور يتكون من عدة فقرات تتباين حسب متطلبات كل محور ، حيث تم قياس تلك الفقرات في المصارف عينة البحث بواسطة مؤشر تم تصميمه وفقاً لدليل ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادر عن البنك المركزي العراقي، وتم الحصول على النتائج كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): نتائج المتغير المستقل

ت	الفقرة	مصرف بغداد		المصرف التجاري العراقي		مصرف الإستثمار العراقي		مصرف بابل		مصرف الخليج التجاري	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1	التقييم والتوجيه والمراقبة	11	44%	14	56%	10	40%	12	48%	10	40%
2	المحاذاة والتخطيط والتنظيم	28	40%	33	47%	25	36%	31	44%	28	40%
3	البناء والإستحواذ والتنفيذ	25	45%	28	51%	23	42%	24	44%	26	47%
4	التسليم والخدمة والدعم	16	53%	16	53%	11	37%	15	50%	13	43%
5	المراقبة والتقييم وتحليل التغذية العكسية	14	70%	16	80%	13	65%	15	75%	14	70%
المجموع		94	%47	107	%54	82	%41	97	%49	91	%46

المصدر: من إعداد الباحث

حيث كانت القيم الافتراضية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات وفق مؤشر البحث كما موضح في الجدول (2).

الجدول (2): القيم الافتراضية لضوابط حوكمة تقنية المعلومات

ت	الفقرة	القيمة الافتراضية
1	التقييم والتوجيه والمراقبة	25
2	المحاذاة والتخطيط والتنظيم	70
3	البناء والاستحواذ والتنفيذ	55
4	التسليم والخدمة والدعم	30
5	المراقبة والتقييم وتحليل التغذية العكسية	20
المجموع		200

المصدر: من إعداد الباحث

5.2.2 المتغير التابع

إن المتغير التابع للبحث هو جودة الإبلاغ المالي والذي يتكون من فقرتين أساسيتين هما (الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية) وكل فقرة تحتوى على عدد من المتغيرات ذات الصلة وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3): عناصر المتغير التابع (جودة الإبلاغ المالي)

ت	الفقرة الأساسية	العناصر	المتغيرات الثانوية
1	الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	الملاءمة	القيمة التوكيدية
			القيمة التنبؤية
			الأهمية النسبية
		صدق التمثيل	الوصف الكامل
			الحياد
			الخلو من الأخطاء
2	الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية	القابلية للمقارنة	الإتساق والإمتثال
			التوحيد والتوافق
		القابلية للفهم	درجة الوضوح
			مستوى الوعي
		القدرة على التحقق	-
		التوقيت المناسب	-

المصدر: من إعداد الباحث

ولقد تم تحليل القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) للمصارف عينة البحث وللفترة من 2010 ولغاية 2020 وبإستخدام الأدوات الإحصائية ذات الصلة (نموذج ARIMA ونموذج ICM والأدوات الإحصائية التقليدية) ومن خلال توظيف دوال برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتم الحصول على النتائج كما موضح في الجدول (4).

الجدول (4): نتائج التحليل الإحصائي لعناصر المتغير التابع

ت	الفقرة الأساسية	العناصر	المتغيرات الثانوية	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بابل	مصرف الخليج التجاري
1	الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	الملاءمة	القيمة التوكيدية	3.1%	4.6%	2.7%	3.3%	2.9%
			القيمة التنبؤية	4.2%	5.2%	3.3%	4.3%	3.9%
			الأهمية النسبية	3.6%	5.1%	3.1%	4.1%	3.6%
		صدق التمثيل	الوصف الكامل	3.6%	4.5%	3.1%	3.8%	3.3%
			الحياد	2.5%	3.6%	2.2%	2.7%	2.4%
			الخلو من الأخطاء	5.2%	5.1%	4.9%	5.3%	5.3%
2	الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية	القابلية للمقارنة	الاتساق والامتثال	4.3%	4.4%	3.9%	3.9%	4.2%
			التوحيد والتوافق	4.7%	3.6%	4.2%	4.5%	4.1%
		القابلية للفهم	درجة الوضوح	4.70%	4.1%	4.2%	4.1%	3.9%
			مستوى الوعي	2.80%	2.9%	3.2%	2.3%	3.7%
		القدرة على التحقق	-	6.90%	6.80%	6.4%	7.3%	5.8%
		التوقيت المناسب	-	5.60%	6.50%	6.8%	5.5%	6.2%

المصدر: من إعداد الباحث

حيث كانت القيم الافتراضية لمدى جودة الإبلاغ المالي في المصارف عينة البحث وفق الدراسات السابقة ذات الصلة كما موضح في الجدول (5).

الجدول (4): نتائج التحليل الإحصائي لعناصر المتغير التابع

ت	الفقرة الأساسية	القيمة الافتراضية	العناصر	القيمة الافتراضية	المتغيرات الثانوية	القيمة الافتراضية
1	الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	%50	الملاءمة	%25	القيمة التوكيدية	8.3%
					القيمة التنبؤية	8.3%
					الأهمية النسبية	8.3%
			صدق التمثيل	%25	الوصف الكامل	8.3%
					الحياد	8.3%
					الخلو من الأخطاء	8.3%
2	الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية	%50	القابلية للمقارنة	12.5%	الاتساق والامتثال	6.25%
					التوحيد والتوافق	6.25%
			القابلية للفهم	12.5%	درجة الوضوح	6.25%
					مستوى الوعي	6.25%
			القدرة على التحقق	12.5%	-	12.5%
			التوقيت المناسب	12.5%	-	12.5%
المجموع		%100		%100		%100

المصدر: من إعداد الباحث

وقد بلغ مستوى جودة الإبلاغ المالي في المصارف عينة البحث وخلال الفترة من 2010 ولغاية 2020 كما موضح في الجدول (6).

الجدول (6) مستوى جودة الإبلاغ المالي في المصارف عينة البحث

	بغداد	التجاري العراقي	الإستثمار العراقي	بابل	الخليج التجاري
مستوى جودة الإبلاغ المالي	51%	56%	48%	51%	49%

المصدر: من إعداد الباحث

5.3 اختبار فرضيات البحث

5.3.1 علاقة الارتباط

يوضح الجدول رقم (7) علاقة الارتباط بين كل من متغيرات البحث والذي يتم من خلاله توضيح أي من المتغيرات قد ساهمة بشكل أكبر في التأثير الحاصل على جودة الابلاغ.

الجدول (7): نتائج تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث للمصارف عينة البحث

المصرف	الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية
مصرف بغداد	0.680	0.088
المصرف التجاري العراقي	0.740	0.059
مصرف الاستثمار العراقي	0.890	0.045
مصرف بابل	0.770	0.066
مصرف الخليج التجاري	0.850	0.029

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها والمبينة في الجدول (7) تبين وجود ارتباط قوي بين كل من تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في جميع المصارف عينة البحث وعليه يتم قبول الفرضية الأولى (هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث)، كما يوضح الجدول (7) عدم وجود ارتباط قوي بين كل من تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في جميع المصارف عينة البحث وعليه يتم رفض الفرضية الثانية (هنالك علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائي عند تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث).

5.3.2 علاقة الأثر

لاختبار الفرضية الثالثة والرابعة والتي يتم من خلالها تحديد الأثر الناتج من تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث، تم استخدام تحليل التباين والمتمثل بجدول ANOVA لإيجاد قيمة المختبر الاحصائي (F)، والجدول رقم (8) يبين قيمة المختبر الاحصائي.

الجدول (8): نتائج تحليل علاقة الأثر بين متغيرات البحث للمصارف عينة البحث

المصرف	F
مصرف بغداد	4.915
المصرف التجاري العراقي	3.762
مصرف الاستثمار العراقي	2.9
مصرف بابل	4.373
مصرف الخليج التجاري	5.017

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها والمبينة في الجدول (8) بعد إجراء التحليل الإحصائي والمتمثل بتحليل الانحدار لبيان أثر كل من متغيرات البحث تبين وجود أثر

معنوي عند مستوى معنوية (0.05) بين المتغيرات وذلك من خلال تحليل التباين لمتغيرات البحث، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عليه يتم رفض فرضية العدم وقبول البديلة والتي تنص على (يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث) وكذلك بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تنص (يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في المصارف عينة البحث) وهذا دليل على معنوية متغيرات البحث.

6. الاستنتاجات والتوصيات

6.1 الإستنتاجات

توصل الباحث الى العديد من الإستنتاجات بناءاً على ماتقدم من سرد للأدبيات السابقة وتحليل لبيانات المصارف عينة البحث وهي كالأتي:

- هنالك إرتباط قوي مابين تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات في المصارف العراقية وجودة الإبلاغ المالي لتلك المصارف وذلك من خلال الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ذات الصلة، حيث أن تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات يمكن أن يعزز من ملاءمة وصدق تمثيل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف العراقية مما يساهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً.
- إن درجة الإرتباط بين تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كانت ضعيفة مما يؤكد أن تطبيق تلك الضوابط لن يؤثر بشكل كبير على تلك الخصائص.
- أثبت البحث أن هنالك علاقة أثر ذات دلالة موضوعية لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات على جودة الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي مما يدل على معنوية متغيرات البحث.
- أوضح الجانب المسحي أن تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات في القطاع المصرفي مازالت في بداياتها وكانت مادون المتوسط إذ تراوحت مابين (41% - 54%) في المصارف عينة البحث.
- بين الجانب الإحصائي لقياس جودة الإبلاغ المالي في المصارف عينة البحث وخلال 10 أعوام أن مستوى جودة الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي مازال متواضع أذ تراوح مابين (48% - 56%).

6.2 التوصيات

على ضوء ماتقدم أعلاه من إستنتاجات، فإن الباحث يوصي بالأتي:

- ضرورة تشجيع القطاع المصرفي على تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات بشكل كامل وكفوء مما ينعكس بالإيجاب على مكانة القطاع المصرفي في الإقتصاد المحلي والدولي.
- التركيز على تعزيز الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بالتزامن مع التطبيق الكفوء لضوابط حوكمة تقنية المعلومات من أجل تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
- ضرورة إجراء دراسات مستقبلية من أجل دارسة العلاقة مابين تطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي من أجل تعزيز جودة الإبلاغ المالي في ذلك القطاع.
- لابد من تحسين مستوى جودة الإبلاغ المالي في القطاع المصرفي العراقي سواءاً بتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات أو بأساليب محاسبية ورقابية أخرى من أجل تطبيق متطلبات سوق العمل الإقليمية والإنصياع للتشريعات والتوجيهات الدولية.
- ضرورة إقامة الندوات والدورات التدريبية للمحاسبين في القطاع المصرفي من أجل رفع مستوى الوعي لديهم لتطبيق ضوابط حوكمة تقنية المعلومات الصادرة من البنك المركزي العراقي وتشجيعهم على تعزيز جودة الإبلاغ المالي في المصارف.

المصادر:

Abdulazizovich, K. (2022), "Improving Methodological Approaches to Financial Asset Accounting", International Journal of Research in Commerce, IT, Engineering and Social Sciences, 16(4), pp. 56-62.

Al-Delawi, A., Harjan, S., Raewf, M., Thabit, T., and Jameel, A. (2023), "Independent Directors, Corporate Ownership and Cost of Debt: Do Politically Connected Independent Directors Matter? Evidence from China", International Journal of Management and Sustainability, Conscientia Beam, 12(2), pp. 84-104.

Alexander, D., Jorissen, A., Hoogendoorn, M., Van Mourik, C., and Kirwan, C. (2020), International Financial Reporting and Analysis, 8th Edition, Cengage Learning EMEA.

Ali, M., Abd, M., Abdulnabi, S., Basheer, Z., Wafqan, H., Al_Lami, G., and Mohammad, T. (2022), "Mediating Impact of Supply Chain Management Capabilities among the Relationship of Digital Innovation, Technology Innovation and Corporate Sustainable Performance of Manufacturing Firms in Iraq", International Journal of Operations and Quantitative Management, 28(1), pp. 316-334.

Almaqtari, F., Farhan, N., Yahya, A., Al-Dalaien, B., and Shamim, M. (2022), "The Mediating Effect of IT Governance between Corporate Governance Mechanisms, Business Continuity, and Transparency & Disclosure: An Empirical Study of COVID-19 Pandemic in Jordan", Information Security Journal: A Global Perspective, 2(31), pp. 1-19.

Bananuka, J., Tumwebaze, Z., and Orobia, L. (2019), "The Adoption of Integrated Reporting: A Developing Country Perspective", Journal of Financial Reporting and Accounting, 17(1), pp. 2-23.

Barth, M., and Schipper, K. (2008), "Financial Reporting Transparency", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(2), pp. 173-190.

Benston, G., Carmichael, D., Demski, J., Dharan, B., Jamal, K., Laux, R., Rajgopal, S., and Vrana, G. (2007), "The FASB's Conceptual Framework for Financial Reporting: A Critical Analysis", Accounting Horizons, 21(2), pp. 229-238.

Brockwell, P., and Davis, R. (2016), Introduction to Time Series and Forecasting, Springer.

Kieso, D., Weygandt, J., and Warfield, T. (2022), Intermediate Accounting, 18th Edition, Wiley.

Kneller, M. (2010), Executive Briefing: The Benefits of ITIL, White Paper, The Stationary Office, UK.

Lunardi, G., Becker, J., Macada, A., and Dolci, P. (2014), "The Impact of Adopting IT Governance on Financial Performance: An Empirical Analysis among Brazilian Firms", International Journal of Accounting Information Systems, 15(1), pp. 66-81.

Magnusson, J., Koutsikouri, D., and Päivärinta, T. (2020), "Efficiency Creep and Shadow Innovation: Enacting Ambidextrous IT Governance in the Public Sector", European Journal of Information Systems, 29(4), pp. 329-349.

Mintzberg, H., and McHugh, A. (1985), Strategy Formation in an Adhocracy", Administrative Science Quarterly, 30(2), pp. 160–197.

Moeller, R. (2013), Executive's Guide to IT Governance Improving Systems Processes with Service Management, COBIT, and ITIL. John Wiley & Sons.

Palea, V. (2013), "IAS/IFRS and Financial Reporting Quality: Lessons from the European Experience", China Journal of Accounting Research, 6(4), pp. 247-263.

Patel, V. (2002), "Emergent IT Governance to Support Global: e-Business Models", Journal of Information Technology, Theory and Application, 4(2), pp. 33-48.

Peterson, R. (2004), "Crafting Information Technology Governance", Information Systems Management, 21(4), pp. 7–22.

PMI. (2017). A Guide to the Project Management Body of Knowledge (PMBOK Guide), 6th Edition, Project Management Institute.

Revsine, L., Collins, D., and Johnson, W. (2021), Financial Reporting & Analysis, McGraw-Hill.

Safi, H., Jaafar, A., and Tarkh, A. (2023), "Influence of the Triple Bottom Line Theory on Sustainability Accounting: Case of Petroleum Sector in Iraq", 4th International Conference on Administrative & Financial Sciences, Cihan University – Erbil, pp. 47-53.

Simonsson, M., Johnson, P., and Ekstedt, M. (2010), "The Effect of IT Governance Maturity on IT Governance Performance", Information Systems Management, 27, pp. 10-24.

Solomons, D. (2021), Guidelines for Financial Reporting Standards, Routledge.

Thabit, T. (2021a), "The Extent of Applying ISO 14001 Requirements in the Environmental Auditing Practices of Iraq", Journal of Techniques, 3(3), pp. 76–82.

Thabit, T. (2021b), "The Impact of Implementing COBIT 2019 Framework on Reducing the Risks of e-Audit, Buhuth Mustaqbaliya Scientific Periodical Journal, 49, pp. 1-23.

Thabit, T., and Jasim, Y. (2017), Applying IT in Accounting, Environment, and Computer Science Studies, Germany: LAP-Lambert Academic Publisher.

Thabit, T., and Jasim, Y. (2019), "The Challenges of Adopting e-Governance in Iraq", Current Research Journal of Social Sciences and Humanities, 2(1), pp. 31-38.

Bronson, S., Carcello, J., and Raghunandan, K. (2006), "Firm Characteristics and Voluntary Management Reports on Internal Control", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 25(2), pp. 25–39.

Bunjongmanomai, S., Homanee, S., Chantabutr, S., and Suwitcha, R. (2020), "The Hybrid Strategy of Business Continuity Management for Offshore Facilities – A Case Study", Paper Presented at the Abu Dhabi International Petroleum Exhibition & Conference, Abu Dhabi, UAE.

Carvalho, M., Romao M., and Faroleiro, P. (2016), "Governance and IT Project Management: COBIT 5 and PMBOK Integration", Proceedings of the Portuguese Association for Information Systems Conference, Porto, Portugal, pp. 84-104.

Chen, D., Preston, D., and Xia, W. (2010), "Antecedents and Effects of CIO Supply-side and Demand-side Leadership: A Staged Maturity Model", Journal of Management Information Systems, 27(1), pp. 231–272.

Chiappetta, M., Mazzalai, E., Sernia, S., and La Torre, G. (2021), "Working in "Smart" Mode during the COVID-19 Pandemic, Validation of a Questionnaire in the Healthcare Sector", La Clinica Terapeutica, 172(3), pp. 211–214.

Coulson, S. (2001), Semantic Leaps: Frame-Shifting and Conceptual Blending in Meaning Construction, Cambridge University Press.

De Haes, S., and Van Grembergen, W. (2009), "An Exploratory Study into IT Governance Implementations and Its Impact on Business / IT Alignment", Information Systems Management, 26(2), pp. 123–137.

Ellili, N. (2022), "Impact of ESG Disclosure and Financial Reporting Quality on Investment Efficiency, Corporate Governance", The International Journal of Business in Society, 22(5), pp. 1094-1111.

Elliott, B., and Elliott, J. (2009), Financial Accounting and Reporting, 13th Edition, Pearson Education Limited.

Gallemore, J. (2022), "Bank Financial Reporting Opacity and Regulatory Intervention", Review of Accounting Studies, 28, pp. 1-46.

Gervalla, M., Preniqi, N., and Kopacek, P. (2018), "IT Infrastructure Library (ITIL) framework approach to IT Governance". IFAC-Papers Online, 51(30), pp. 181–185.

Gibson, C. (2009), Financial Reporting & Analysis, 11th Edition, South-Western Cengage Learning.

Hsu, Y., and Yang, Y. (2022), "Corporate Governance and Financial Reporting Quality during the COVID-19 Pandemic", Finance Research Letters, 47, 102778.

ISACA (2009), An Introduction to the Business Model for Information Security, Information Security, 28.

Janahi, L. (2016), "The Importance of Accountability in IT Governance Practice in the Public Sector: A Case Study of the Kingdom of Bahrain", Ph. D. Thesis in Accounting, University of Salford, UK.

Jasim, Y., and Raewf, M. (2020), "Information Technology's Impact on the Accounting System", Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 4(1), pp. 50-57.

Van Grembergen, W., Saull, R., and De Haes, S. (2003), "Linking the IT Balanced Scorecard to the Business Objectives at a Major Canadian Financial Group", Journal for Information Technology Cases and Applications, 5(1), pp. 23–45.
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-155739550647757.pdf

Thabit, T., and Raewf, M. (2017), Applications of Fuzzy Logic in Finance Studies, Germany: LAP-Lambert Academic Publisher.

Thabit, T., Ishhadat, H., and Abdulrahman, O. (2020), "Applying Data Governance Based on COBIT2019 Framework to Achieve Sustainable Development Goals", Journal of Techniques, 2(3), pp. 9-18.

The Impact of Information Technology Governance Controls on Financial Reporting in the Banking Sector

A Study in a Sample of Iraqi Banks

P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
Vol. (24), No. (1)
pp. 41-54

Laith K. Ibrahim
Dept. of Accounting, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq

Abstract:

The research aims to assess the impact of the information technology governance (ITG) controls issued by the Central Bank of Iraq on financial reporting in the banking sector. The research problem centers around the extent of the influence of ITG controls on the quality of accounting information and, consequently, financial reporting for economic units within Iraqi banks. The research population comprises Iraqi private banks, as they are obligated to follow the ITG Control Guidelines issued by the Central Bank of Iraq. The research sample consists of five Iraqi private banks (Baghdad Bank, Iraqi Commercial Bank, Iraqi Investment Bank, Babel Bank, and Gulf Commercial Bank), chosen for their financial data availability and adherence to ITG controls. The researcher designed an index to measure the extent of ITG controls application in the research sample banks and assessed the quality of financial reporting by analyzing financial statements (balance sheet and income statement) over ten years using the ARIMA and ICM models, along with relevant statistical tools and the SPSS statistical package functions. The researcher concluded that there is a strong correlation between the application of ITG controls in Iraqi banks and the quality of financial reporting for those banks, particularly in terms of the fundamental qualitative characteristics of relevant financial information. The application of ITG controls can enhance the representational faithfulness and reliability of accounting information presented in the financial statements of Iraqi banks, thus contributing to the promotion of the banking sector's standing at both the local and regional levels. The researcher recommends focusing on enhancing the fundamental qualitative characteristics of accounting information concurrently with the effective application of ITG controls to improve the quality of financial reporting.

Keywords: Information Technology Governance, Financial Reporting, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Central Bank of Iraq, Banking Sector.

How to Cite: Ibrahim, Laith K. (2024), "The Impact of Information Technology Governance Controls on Financial Reporting in the Banking Sector: A Study in a Sample of Iraqi Banks", Journal of Periodical Researches, 24(1), pp. 41-54. https://doi.org/10.61704/jpr.v24i1.pp41-54.